كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في الأوّل من شهر تشرين الأوّل (أكتوبر) 2015، خلال افتتاح المؤتمر حول "الحقوق في مواجهة المجتمعات ذات الثقافات المتعدّدة" الذي تنظّمه كليّة الحقوق في جامعة القدّيس يوسف.

1. بحسب الحوليّات التاريخيّة لجامعة القدّيس يوسف، بدأت المحاضرات في كليّة اللاهوت في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1875. من هنا، نبقى في الإطار الزمنيّ الطويل لمرور 140 سنة على وجود جامعتنا. يأتي هذا المؤتمر حول "**الحقوق في مواجهة المجتمعات ذات الثقافات المتعدّدة**" ليشدّد، بطريقة وثيقة الصلة بالموضوع، على أنّ أحداث هذا العام ال140 على وجود الجامعة لا تطال فقط الحقوق بل هذا الانفتاح على المسائل الدينيّة والأنثروبولوجيّة والسياسيّة وعلى المشاكل الملموسة اليوم. هذا الموضوع هو أبعد ما يكون عن النظريّات : الحقوق ترافق اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، الأعمال والتصرّفات المتعدّدة للأفراد والشركات في جميع مجالات الوجود الإنسانيّ تقريبًا وخصوصًا عندما يتعلّق الأمر بسياقٍ تعدّديّ.

2. مع ظاهرة الهجرة المستمرّة وانتقال الملايين من الناس من قارّةٍ إلى أخرى ومن حالةٍ إلى أخرى، أصبحت مجتمعاتنا مجتمعات متعدّدة الثقافات. وعلى الرغم من أنّ وجود أناس من مختلف الخلفيّات والثقافات هو مصدر ثروة في نظر البعض، فالتعدديّة الثقافيّة هي أيضًا مصدر سوء فهم وتوتّرات وحتّى صراعات، والأمثلة وفيرة في هذا المجال، كما مسألة الحجاب في المدارس الفرنسيّة، بما في ذلك في المدارس اللبنانيّة الكاثوليكيّة في وقتٍ من الأوقات. إذا اختار القانون الوضعيّ العلمانيّ حظر ارتداء النقاب باسم الجمهوريّة، كان الحلّ بحسب الإطار اللّبنانيّ، وفي الكثير من الحالات، توحيد الحجاب بحجمه وألوانه وشكله وفي بعض الحالات الأخرى منعه، ونادرًا السماح به. وهذا يعني أنّ ما هو قائم إجتماعيًّا يتكفّل في بعض الحالات مسؤوليّة التشريع من خلال الحوار والتوافق.

3. في الواقع، حين ننظر عن كثب، نجد أنّ تعايش الثقافات المتعدّدة واللّقاء بين الثقافات ليسا أمرًا يقينًا في حدّ ذاته. التحدّي كبير وهو التالي : كيف نجعل أشخاصًا لديهم أنماط حياة وأعراف وقيم مختلفة يتعايشون معًا ؟ كيف نوفّق بين احترام التنوّع واحترام القيم الشخصيّة ؟ هل يمكن أن تلعب الحقوق دور الموفّق ؟ كيف ننظّم بين الحقّ العالميّ والحقوق الخاصّة ؟ اليوم، ألا يوجد تقهقر للحقّ العالميّ لصالح الاستفادة من الحقّ الخاصّ ؟ ماذا سيحلّ بالوضع الشخصيّ في عصر انبعاث الأديان والحقوق القائمة على أساس الدين ؟ إذا كانت التعدديّة الثقافيّة تشكّل خطرًا على هويّة مجتمع، ماذا يستطيع القانون أن يفعل وماذا سيكون عمل رجال القانون لتعزيز الهويّة ومنع التداعيات الإجتماعيّة والثقافيّة ؟

4. من خلال مسارات بلورة النظريّات والإجراءات العمليّة الملموسة، أعتقد أنّ هذا المؤتمر يواجه مجموعة من الأسئلة أكثر من مهمّة تؤدّي إلى التعلّم والتعمّق. وفي حين تمرّ المنطقة بتلاشي معالم الحدود والمجتمعات واضمحلال أبسط القواعد القانونيّة الإيجابيّة، يبدو هذا المؤتمر، وهو الأقرب إلى وضعنا، كنوعٍ من التحدّي لأفكارنا من أجل تقديم حلول وأفكار قابلة للتنفيذ على المدى المتوسّط والطويل.

5. أخيرًا، أختتم كلمتي بقول ما هو أهمّ : إنّه لمن الواجب أن أعبّر عن امتنان جامعة القدّيس يوسف التي تحتفل بسنتها ال140 للّجان العلميّة واللوجستيّة التي نظّمت هذا المؤتمر، لأنّنا، حين نطّلع على توصيفه وعناوين محاضراته وسير عمل الجلسات فيه، نفترض كميّة ونوعيّة إعداد العمل التي تكبّدتهما هذه اللّجان لكي يبصر هذا المؤتمر النور. حين أذكر اسم السيّدة العميدة غنّاجه، أشمل معها جميع الأشخاص الذين التزموا بالمؤتمر بالكثير من القوّة والقناعة، ناهيك عن السادة الأساتذة القادمين من الخارج أو من جامعتنا لإثراء هذا المؤتمر من علمهم ومقترحاتهم.

أيّها الأصدقاء الأعزّاء،

عالمنا متعدّد الثقافات وهذا يولّد حتمًا التوتّرات كما نعلم. لدينا ميل لتمجيد لبنان على أنّه رسالة ودّ وحسن إدارة التعدديّة. ولكنّنا نعرف أنّ ما هو مُعاش جيّدًا إلى حدّ كبير على مستوى العلاقات

الإجتماعيّة يصبح "إرهابًا سياسيًّا" بين قادة الأحزاب وعائقًا لأجهزة الدولة التي أصبحت عبارة عن فسيفساء من الخيرات الخاصّة بدل أن تكون صالحًا عامًّا وبدلاً من مساعدة المجتمع على تنظيم نفسه ونشر عبير رائحةٍ زكيّة في مختلف مكوّناته. عسى أن يساعد هذا المؤتمر في جعل قضيّة المجتمع وسيادة دولة القانون تنهضان، فكما يقول أحد رجال القانون الفرنسيّين، من دون قانون يتعذّر إحتمال وجود مجتمع وأودّ أن أضيف، من دون مساءلة، لا وجود لمجتمعٍ ما أو لثقافةٍ ما.